بسبب مبيته في مدينة الناصرة، أواخر آب (أغسطس) الماضي، واشتراكه في مخيم العمل التطوعي السادس الذي أقيم هناك «دون إذن مسبق من السلطات» (**فلسطين الثورة** — بيروت، ١٩٨٢/١/٦). كما سلمت د. كرميلا حبيب أرمانيوس، الأستاذة بدائرة الرياضيات الجامعية، أمر إبعادها عن الضفة الغربية وقطاع غزة، الصادر بتاريخ ١٩٨١/١٢/٧ (**الفجر**، ١٩٨٢/١/٣٠). كما فُرضت الإقامة الجبرية على كل من د. ادوارد الصادق، ود. رياض مفلح (**نضال الشعب**، العدد ٢٧١، ١٩٨٢/٢/٦، ص ٧).

طرد مسؤولي «الإدارة المدنية»

واستمراراً في رفض «الإدارة المدنية» وممثليها، طرد طلاب الجامعة موظفَيْن اسرائيليَّين من قسم التربية في «الإدارة المدنية»، هما سيمون غباي، مساعد البروفسور ميلسون، ومساعده، كانا قد حضرا للقاء مسؤولي الجامعة بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٥. وقال الناطق باسم الادارة المدنية: ان الطلاب قاموا باحراق قبعة أحد المسؤولين وسط «ما يشبه الجو الاحتفالي». وإثر هذا الحادث، استدعى ميلسون د. برامكي، وأطلعه على خطورة الأحداث التي جرت في الجامعة (ر.إ.إ، العدد ٢٥٦٠، ١٥ و١٩٨٢/٢/١٦، ص ١٤). كما قرر الجنرال أوري أور، قائد المنطقة الوسطى، إغلاق جامعة بيرزيت لمدة شهرين، بحجة عدم قدرة الإدارة على القيام بمسؤولياتها تجاه الجامعة واتحادها. وعلى غرار هذا، تمت جملة من الاعتقالات بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٦، حيث اعتقل الحكم العسكري خمسين شاباً من رام الله وبيرزيت. وجرى اعتقال محاضرين من الرعايا الأجانب، أحدهما بريطاني، بتهمة العثور «بحوزته على منشورات «تحريضية» أصدرتها منظمة التحرير الفلسطينية؛ كما عثر بحوزته أيضاً على رسائل وصلت بطرق غير قانونية». أما الشخصية الثانية، فهي محاضرة أميركية اعتقلت بتهمة «المشاركة في أعمال التحريض» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٥٦١، ١٦ و١٩٨٢/٢/١٧، ص ١٦).

انتفاضة ١٩٨٢

كان د. برامكي، قد حاول منع إغلاق الجامعة، عندما أعلن أن الإدارة قررت الإضراب لمدة ثلاثة أيام لتهدئة الأوضاع. واعتبر د. برامكي «أن ما حدث ليس سبباً كافياً لإغلاق الجامعة، وأنه من الصعب أن يصبح إغلاق الجامعة عملية سهلة كشرب الماء» (**المصدر نفسه**، ص ٥).

ومع رفض سلطات الاحتلال لطلب د. برامكي، عادت جامعة بيرزيت لتتصدر أحداث الضفة الغربية، كبؤرة للمقاومة ضد الاحتلال، وكشعلة لانطلاق الانتفاضة التي عمت كافة مدن الوطن المحتل وقراه. كما عمت التظاهرات والاضرابات كافة المؤسسات التعليمية والقطاعات الأخرى، في بيرزيت؛ رام الله؛ بيت حانينا؛ البيرة، قلنديا؛ نابلس؛ بيت جالا؛ وضواحي بيت لحم. وواجهت قوات الاحتلال كل هذه التظاهرات بإطلاق النار، وبالقنابل المسيلة للدموع، وبحملات اعتقال واسعة بين المتظاهرين.

على الصعيد الرسمي الاسرائيلي، قدّم أعضاء الكنيست: شولاميت ألوني، ومحمد وتد وحمد خلايلة ويوسي ساريد، مشروع قانون، بصدد إغلاق جامعة بيرزيت، لوضعه على جدول أعمال الكنيست. ويرى هؤلاء أن قرار إقفال الجامعة اتخذ قبل أن تتضح، بشكل أكيد، ادعاءات السلك التعليمي فيها، بشأن استفزاز رجال الحكم العسكري للطلاب، الذي أدى إلى إحداث الغليان الحالي (ر.إ.إ.، عدد ٢٥٦٢، ١٧ و١٩٨٢/٢/١٨، ص ٦).

والفعاليات الوطنية، من جانبها، نددت في بيان أصدرته إثر اللقاء الشعبي الذي عقدته في مدينة نابلس، بإغلاق جامعة بيرزيت مرة أخرى. وعدّت ذلك «ممارسة تعسفية قمّتها تطبيق الأمر العسكري رقم ٨٥٤ والذي يحوّل واجبات الجامعات ومسؤولياتها الوطنية والأكاديمية لخدمة الاحتلال وسياسته التعسفية والتوسعية». وقد طالب البيان بإعادة فتح الجامعة وتمكينها من تأدية رسالتها الاجتماعية والوطنية والتعليمية (**وفا**، ١٩٨٢/٢/٢٥). ودعت لجنة التوجيه الوطني السلطات المحلية والغرف التجارية إلى الاضراب احتجاجاً على قرار إغلاق جامعة بيرزيت. وفي ١٩٨٢/٢/١٨، لبى الدعوة إلى الاضراب معظم بلديات الضفة الغربية، ومنها الخليل ورام الله والبيرة ونابلس وجنين (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٦٣، ١٨ و١٩٨٢/٢/١٩، ص ٣).